المؤشران «السعري» و«الوزني» تمكنا من تحقيق ارتفاع جيد

«بيان»: السوق أنهى تعاملات الأسبوع عند أعلى مستوى

■ عمليات الشراء تركزت على الأسهم الصغيرة وجعلت البورصة تغلق في المنطقة الخضراء

■ ظهور حالة من الهدوء النسبي في أداء الأسهم القيادية كرد فعل طبيعي للارتفاعات الحالية

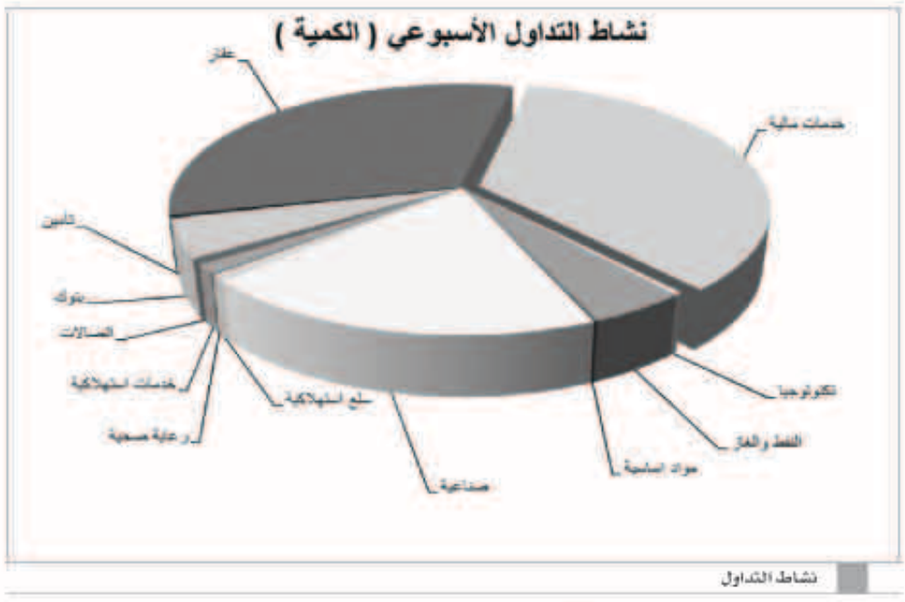

نشاط التداول

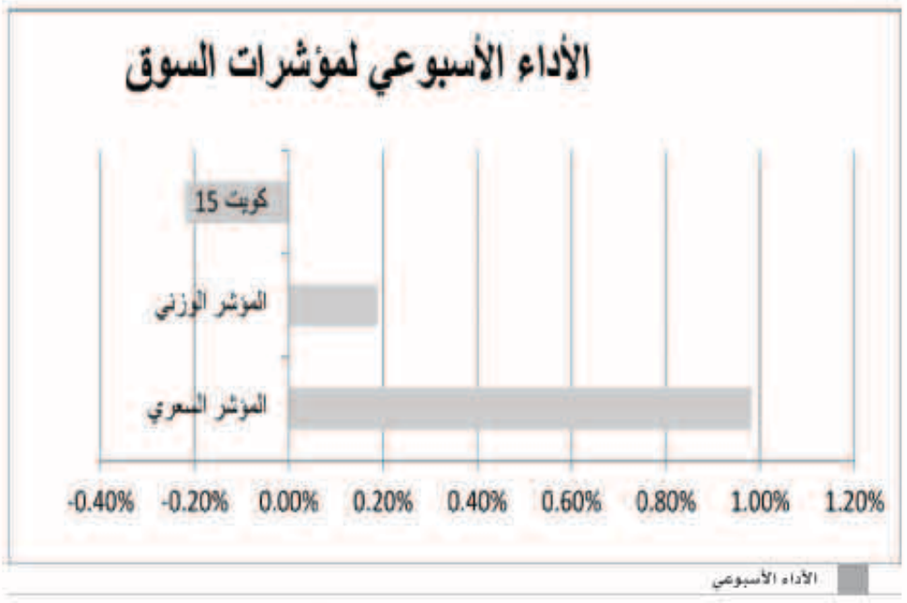

الأداء الأسبوعي

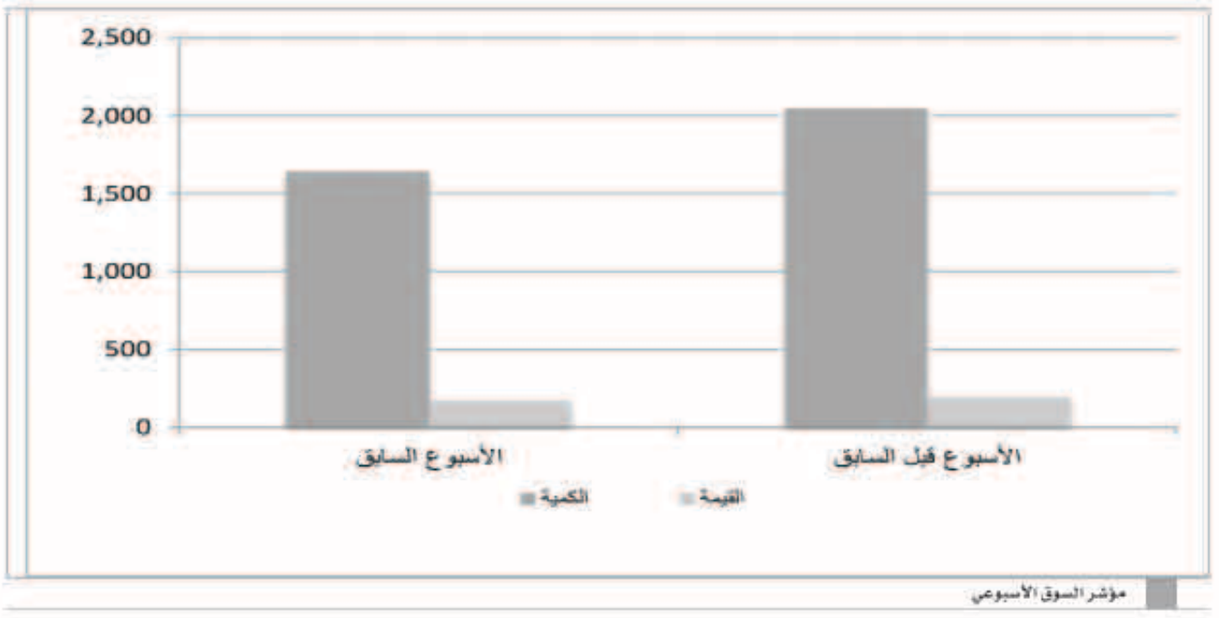

مؤشر السوق الأسبوعي

■ «جني» الأرباح لم يكن غائباً ويبرز في حال ارتفاع قيمة التداول

■ استمرار حالة التردد والحذر من المتداولين وترقبهم لما ستسفر عنه نتائج الشركات

قال تقرير شركة بيان للاستثمار انهى سوق الكويت للاوراق المالية تداولات الأسبوع الأول من شهر فبراير على تباين لجهة إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين السعري والوزني من تحقيق الارتفاع نتيجة عمليات الشراء القوية التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة والمتوسطة، في حين لم يفلح مؤشر كويت 15 في تحقيق المكاسب نتيجة عمليات جني الأرباح التي طالت عددا من الأسهم القيادية والتشغيلية المدرجة في السوق. هذا وقد استفاد المؤشر السعري من القوى الشرائية التي شهدتها الكثير من الأسهم الصغيرة، إضافة إلى عمليات المضاربة السريعة التي كانت حاضرة أيضا، الأمر الذي دفعه إلى تخطي مستوى الـ7,800 نقطة للمرة الأولى خلال العام الجاري.

وأضاف من جهة أخرى، أرسلت الحكومة تقديرات ميزانية العام المالي 2015/2014 إلى مجلس الأمة، حيث بلغت جملة الإيرادات المقدرة فيها نحو 20.07 مليار دينار كويتي، أي بزيادة نسبتها 10.9 في المئة عن الإيرادات المقدرة في ميزانية العام المالي 2014/2013، في حين بلغت جملة المصروفات المقدرة في الميزانية الجديدة نحو 21.68 مليار دينار كويتي بنمو قدره 3.2 في المئة عن المصروفات المقدرة في ميزانية العام المالي الجاري. وقد أظهرت أرقام الميزانية انخفاض الإنفاق التنموي بنسبة 9 في المئة مقابل ارتفاع الإنفاق الجاري ليشكل الغالبية العظمى من إجمالي الإنفاق العام.

وتابع هذا وقد أصدرت اللجنة الاقتصادية بالمجلس الأعلى للتخطيط تقريرا حول الميزانية الجديدة قالت فيه أن أرقام الميزانية تنبئ بمستقبل مرعب، مؤكدة أن عجز الموازنة العامة يعتبر أمر حتمي إلا أن الاختلاف يبقى فقط على التوقيت المتوقع لبداية العجز. ودعا التقرير إلى إيقاف سياسة الموافقة على إصدار كوادر وامتيازات مالية غير مبررة للعاملين، مبينا أن الميزانية الجديدة تتضمن زيادة قدرها 761 مليون دينار في بند الرواتب وما في حكمها لتبلغ 11.1 مليار دينار، وكذلك زيادة قدرها 891.5 مليون دينار في قيمة الدعم ليصل إلى 5.1 مليار دينار، فيما تراجع الإنفاق الرأسمالي إلى 2.9 مليار دينار.

وأشار هذا ومن الواضح أن الحكومة لا تعر أي اهتمام لما تنادي به الأوساط الاستثمارية والجهات الاقتصادية المحلية والدولية، خاصة فيما يخص زيادة الإنفاق الرأسمالي، فقد خذلتنا الحكومة، وضربت بكل هذه التوصيات عرض الحائط، واستمرت في استخدام سياسة «أذن من طين وأخرى من عجين»، وهو الأمر الذي سيدفع بالاقتصاد الوطني إلى المزيد من التخلف والتراجع. وفي الوقت الذي تتعطش فيه الدولة إلى تنويع الاقتصاد وإصلاح البنية التحتية المترهلة وإنشاء مشروعات كبرى تساهم في تنويع مصادر الإيرادات في الميزانية العامة وزيادتها، ترى الحكومة تتجه إلى تخفيض الإنفاق الاستثماري وزيادة الإنفاق الجاري في تقديراتها للميزانية الجديدة، مما سيزيد الهوّة التي يقبع فيها الاقتصاد حالياً، وسيتسبب في تآكل الإيرادات العامة مستقبلا. كما أكدت ذلك مجلة «ايكونوميست» في تقرير لها نشر خلال الأسبوع الماضي أشارت فيه إلى تحذيرات «صندوق النقد الدولي» أن الكويت سوف تواجه موقفا يكون فيه الإنفاق أكثر من الإيرادات بحلول عام 2017. ونحن نأمل أن يرفض مجلس الأمة هذه التقديرات وأن يجبر الحكومة على زيادة الإنفاق الاستثماري، بالإضافة إلى وقف الزيادة غير المبررة التي يشهدها الإنفاق الجاري سنة تلو الأخرى.

وأوضح على صعيد تداولات سوق الكويت للأوراق المالية، فقد شهد أداءً متذبذبا خلال تداولات الأسبوع الماضي أسفر عن تباين إغلاقات مؤشراته الثلاثة، حيث تمكن كل من المؤشر السعري والمؤشر الوزني من تحقيق ارتفاعات محدودة نسبياً نتيجة العمليات الشرائية التي حظيت بها العديد من الأسهم الصغيرة وبعض الأسهم التشغيلية خاصة في قطاع البنوك، في حين تراجع مؤشر كويت 15 بفعل عمليات البيع التي شهدتها بعض الأسهم القيادية، ولاسيما في قطاع الاتصالات الذي كان الأكثر تراجعا بين قطاعات السوق. وقد جاء أداء السوق خلال الأسبوع الماضي وسط استمرار العمليات المضاربية في النشاط، بالإضافة إلى عمليات الشراء التي تركزت بشكل أساسي على الأسهم الصغيرة، الأمر الذي انعكس على أداء المؤشر السعري بشكل خاص، والذي استطاع أن ينهي تداولات الأسبوع عند أعلى مستوى إغلاق له خلال العام الحالي.

وقال وكان لافتاً خلال تداولات الأسبوع الماضي ظهور حالة من الهدوء النسبي في أداء بعض الأسهم القيادية كرد فعل طبيعي للارتفاعات التي سجلتها معظم هذه الأسهم في الأسابيع القليلة الماضية، وهو ما انعكس على أداء المؤشرين الوزني وكويت 15؛ كما انعكس ذلك أيضا على قيمة التداول في السوق، والتي سجلت تراجعا في المتوسط اليومي خلال الأسبوع السابق مقارنة مع مستوياتها في جلسات الأسبوع قبل الماضي.

وأوضح من جهة اخرى، لم تكن عمليات جني الأرباح غائبة في التأثير على مجريات التداول في السوق خلال تعاملات الأسبوع، حيث برزت هذه العمليات كلما تمكن السوق من تحقيق ارتفاعا، وياتي ذلك نتيجة استمرار حالة التردد والحذر في السيطرة على الكثير من المتداولين وترقبهم لما ستسفر عنه نتائج الشركات المدرجة في السوق عن العام 2013.

وبينا على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نموا عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 3.74 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 1.78 في المئة. في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 0.63 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2013.

وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,832.00 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0.98 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 0.19 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 460.94 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,075.14 نقطة، بانخفاض نسبته 0.22 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. هذا وقد شهد السوق انخفاض متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 11.92 في المئة ليصل إلى 34.77 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول تراجعاً نسبته 20.03 في المئة، ليبلغ 328.12 مليون سهم.

مؤشرات القطاعات

وسجلت ثمانية من قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها بنهاية الأسبوع الماضي، فيما تراجعت مؤشرات القطاعات الأربعة الباقية. وجاء قطاع الخدمات الاستهلاكية في مقدمة القطاعات التي سجلت ارتفاعاً، حيث أقفل مؤشره عند 1,165.39 نقطة مرتفعاً بنسبة 3.48 في المئة. تبعه قطاع التأمين في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 1.51 في المئة بعد أن أغلق عند 1,171.10 نقطة، ثم جاء قطاع العقار في المرتبة الثالثة، والذي نما مؤشره بنسبة 1.40 في المئة، مقفلا عند 1,456.85 نقطة.

أما أقل القطاعات ارتفاعاً فكان قطاع الرعاية الصحية والذي أغلق مؤشره عند 1,128.41 نقطة مسجلاً زيادة نسبتها 0.03 في المئة.

وأضاف من ناحية أخرى، تصدر قطاع الاتصالات القطاعات التي سجلت خسائر، حيث أقفل مؤشره مع نهاية الأسبوع عند مستوى 850.65 نقطة متراجعا بنسبة 1.87 في المئة، تبعه في المرتبة الثانية قطاع التكنولوجيا الذي سجل مؤشره انخفاضا أسبوعيا نسبته 0.80 في المئة مع إغلاقه عند 1,011.81 نقطة، أما أقل القطاعات تراجعا، فكان قطاع المواد الأساسية، حيث انخفض مؤشره بنسبة 0.21 في المئة مغلقا عند 1,180.53 نقطة.

تداولات القطاعات

وبين شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 575.03 مليون سهم شكلت 35.05 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع العقار المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 526.46 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 32.09 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 19.27 في المئة بعد أن وصل إلى 316.12 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 25.91 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 45.04 مليون د.ك.، وجاء قطاع البنوك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 23.59 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 41.01 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع العقار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 38.68 مليون د.ك. شكلت 22.25 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

«ماريوت»: عروض جيدة خلال «هلا فبراير»

ماريوت يقدم خدمات خلال احتفالات فبراير

أعلنت فنادق ماريوت الكويت إطلاقها عروضاً مميزة بمناسبة عيد الحب تم تصميمها لتوفير تجربة خاصة يوم 14 فبراير في فندقي جي دبليو ماريوت مدينة الكويت، وكورت يارد ماريوت الكويت.

وفي هذه المناسبة يدعو فندق جي دبليو ماريوت ضيوفه للتمتّع بمجموعة من الباقات الكبيرة والرائعة التي يقدمها بدءاً ببوفيه يوم الحب المميز إلى جانب الورود الحمراء المختارة بعناية للسيدات في المطعم الفرنسي العالمي المشهور «لا براسيري». وتستمر احتفالات يوم الحب المميزة في تراس جريل ستيك هاوس والذي يقدّم وجبة عشاء مميزة لا تنسى تتألف من خمسة أطباق شعبية يرافقها جو من الرومانسية مع فرقة مجموعة الجاز في جو حميمي دافئ تضيئه الشموع.

أما في فندق كورت يارد ماريوت، فتنتظر الضيوف في يوم الحب عروض مميزة مع قائمة حصرية مجهّزة ومصممة لهذا اليوم تضم خمسة أطباق رئيسية للعشاء إلى جانب المشروبات ذات النكهات الرائعة، ويقدمها مطعم «سول آند سبايس» الهندي المشهور. وبالنسبة لأولئك الذين يبحثون عن تجربة دافئة ومريحة، فيمكنهم تناول العشاء في مطعم آتريوم -الذي يقع وسط الفندق المميز ببهو بانورامي يبلغ ارتفاعه 8 طوابق-، والذي يقدم بوفيها دوليا صمم خصيصا للمناسبة مع أطباق مميزة أعدها طهاة ماريوت الخبراء بعناية فائقة.

وإضافة إلى الباقات المميزة السابقة، يقدّم كافيه رويال في فندق جي دبليو ماريوت الكعك اللذيذ المصمّم على شكل قلب، إلى جانب الحلويات، ليتمتّعوا بمذاقها خلال زيارتهم الاحتفالية بيوم الحب، أو ليأخذوها كهدية لأحبائهم في سلال أنيقة.

«نفط الهلال»: ندرة المياه تشكل إضافة جديدة للتحديات التي تواجه إنتاج الطاقة حول العالم

قال تقرير نفط الهلال تتصاعد في الآونة الاخيرة مستويات المخاطر ذات العلاقة بالمياه ومصادرها ومدى توفرها وسهولة أو صعوبة الحصول عليها وتأمين إمداداتها، في ظل الارتفاع المتواصل على استخداماتها، وفي تطور جديد فقد أظهر تقرير البنك الدولي أن ندرة المياه ستؤثر على قدرة الدول على إنتاج الطاقة، ذلك أن انتاج الطاقة يتطلب الكثير من المياه، وبالتالي هناك علاقة طردية بين توفر المياه وبين إنتاج الطاقة، ويتوقع البنك الدولي أن تزداد تأثيرات الأزمة بحلول العام 2035، حيث سيرتفع استهلاك العالم من الطاقة بنسبة 35 في المئة وسيؤدي إلى زيادة استهلاك المياه بنسبة 85 في المئة، وذلك وفقا لبيانات وكالة الطاقة الدولية، يذكر هنا أن العلاقة بين المياه وانتاج الطاقة ستزداد تعقيدا تبعا للتغيرات المناخية الحالية والمتوقعة، وبالتالي فإن نقص المياه سيعمل على إضعاف جدوى مشاريع الطاقة وزيادة التكاليف المصاحبة لها خلال الفترة القادمة.

وأضاف التقرير الجدير ذكره أن الطلب على المياه حول العالم ينمو بنسبة متزايدة، وبالتالي ستواجه المدن الكبرى تحديات كبيرة تتعلق بالغذاء والطاقة والمياه، ويتطلب تجاوز تحديات الطاقة والمياه، رفع مستوى التعاون والتنسيق بين كافة الاطراف ذات العلاقة من خلال تطوير وابتكار المزيد من الأدوات وآليات العمل، وتطوير التكنولوجيات والحد من هدر المياه، وبما يضمن الحفاظ على جدوى مشاريع الطاقة، وتحسين كفاءة مصادر الطاقة المتجددة، ومن الواضح أن تلبية متطلبات قطاع الطاقة على المستوى العالمي، لن تنجح دون توفر الكميات اللازمة من المياه. وفي السياق تقدر احتياجات المملكة العربية السعودية إلى استثمار ما يقارب 250 مليار ريال في قطاع المياه خلال السنوات الخمسة القادمة، تهدف بالدرجة الاولى إلى تلبية الطلب على المياه من خلال تطوير البنى التحتية وإنجاز مشروعات الطاقة التي ستعمل على ترشيد الاستهلاك.

وتابع هذا وتشهد دول المنطقة وشمال افريقيا، موجة استثمارات ومشاريع متنوعة على قطاع المياه والطاقة وسيكون لمشاريع توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها حصة ستصل إلى 283 مليار دولار حتى العام 2018، في حين ستصل حصة مشاريع المياه إلى ما يقارب 12 مليار دولار حتى نهاية العام الحالي، ويعود ذلك نتيجة تزايد استهلاك الطاقة، وستعكس حزمة المشاريع ذات العلاقة بقطاع الطاقة والمياه شكل وحجم الفرص الاستثمارية المتاحة لدى دول المنطقة والحاجة إلى جذب الاستثمارات الخارجية والشركات العالمية، للعمل في هذا القطاع الاكثر نشاطا في سوق المشاريع المخطط لها، والجدير ذكره هنا أن نجاح المبادرات والمشاريع بالمستوى المطلوب يتطلب إعادة تقييم وسائل الاستهلاك الحالية وفعالية استخدام الطاقة والقدرة على اعتماد التكنولوجيا بشكل فعال في كافة الظروف.

وقال أكثر ما يحتاجه قطاع المياه والطاقة بشكل أساسي خلال الفترة القادمة، النجاح في إدارة الطلب المتصاعد من خلال حزمة من الاجراءات الفنية والتنظيمية تشمل كافة القطاعات واعتماد معايير ثابته تدعم رفع كفاءة إستخدام الطاقة وما إلى هنالك من إجراءات تهدف إلى رفع مستوى الوعي بترشيد الاستهلاك من الكهرباء والماء، في حين سيكون لزاما على كافة الاطراف النجاح أيضا في تنويع المصادر من الطاقة، من المصادر التقليدية والمتجددة والنووية من خلال اعتماد خطط واستراتيجيات طويلة الامد تعمل على تحقيق الاستقرار والنمو والاستدامة.

أعلنت شركة قطر غاز عن توقيع اتفاقية بيع وشراء غاز طبيعي مسال طويلة الأمد بين قطر غاز 3 وشركة توهوكو للطاقة الكهربائية «Tohoku Electric Power».

ووفقا لهذه الاتفاقية، ستقوم قطر غاز 3 بتوريد شحنات الغاز الطبيعي المسال إلى شركة توهوكو للطاقة الكهربائية لمدة 15 عاما إبتداءً من عام 2016. وستبلغ شحنات الغاز الطبيعي المسال المزمع توريدها قرابة 0.18 مليون طن في السنة اعتبارا من 2019 فصاعدا. وسيتم توريد هذه الشحنات من قطر غاز 3 «خط الإنتاج رقم 6»، وهو مشروع مشترك بين كل من قطر للبترول وشركة كونوكو فيليبس الأمريكية وشركة ميتسوي اليابانية والذي بدء الإنتاج في يناير 2010.

باعت شركة النفط العملاقة رويال دانش شل حصة في مشروع نفط برازيلي إلى شركة قطر للبترول الدولية مقابل مليار دولار في إطار خطة لتسريع التخارج من أصول هذا العام وتعزيز عوائد الاستثمار، في الوقت الذي تتطلب الصفقة موافقة السلطات البرازيلية.

حيث باعت شل 23 في المائة في مشروع باركي داس كونتشاس قبالة سواحل البرازيل إلى قطر لتحتفظ بنسبة 50 في المئة وستواصل إدارة المشروع البالغ حجمه 50 ألف برميل يوميا. أعلنت شركة دانة غاز الاماراتية أنها سوف تتخذ عدة "إجراءات" لضمان الحصول على مستحقاتها من اقليم كردستان، فيما أكدت أنها لم تتلق أي أموال من إقليم كردستان منذ تموز 2013. وقد حققت دانة غاز ربحا صافيا بلغ 34.9 مليون دولار في الربع الأخير من 2012 بزيادة 12 بالمائة على أساس سنوي.

وتراجع صافي ربح العام بأكمله ستة بالمئة إلى 571 مليون درهم، مشيرة الى أنها تسلمت الشركة 134 مليون دولار في مصر العام الماضي ويتبقى لها 274 مليون دولار مستحقة. وأعلنت حكومة اقليم كردستان العراق، في 17 تشرين الثاني 2011، ان شركة دانة غاز الاماراتية تتفاوض معها بهدف استخراج الغاز الطبيعي لتزويد محطة حديثة لانتاج الطاقة الكهربائية في محافظة دهوك.

وتعمل شركة دانة غاز في إقليم كردستان العراق منذ شهر نيسان 2007، عندما ابرمت اتفاقيات مع حكومة إقليم كردستان العراق لتنمية مواردها الكبيرة من الغاز. أعلنت شركة البترول الوطنية عن تأهيل ثماني شركات عالمية للهندسة والتوريد والبناء وذلك لتقديم عطاءات لبناء قطار الغاز الخامس والذي يتضمن مرافق محطة الاسالة والتنقية في محطة الغاز الطبيعي المسال في مصفاة ميناء الأحمدي وتبلغ قيمة الصفقة 1.5 مليار دولار والشركات الثماني التي تنتظر العطاءات للعقد الذي طال امده منذ نوفمبر 2012، هي داليلم الصناعية في كوريا الجنوبية، وبتروفال في بريطانيا، وهيونداي للهندسة والبناء في كوريا الجنوبية مع هيونداي للهندسة وهيونداي للصناعات الثقيلة، وساييم في ايطاليا وسامسونج للهندسة في كوريا الجنوبية وإس كيه للهندسة والبناء في كوريا الجنوبية وتكنيكاس ريونيداس في اسبانيا.

شعار «نفط الهلال»